مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

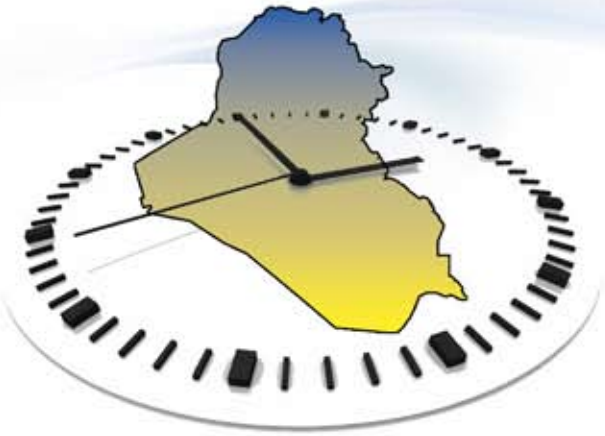

# العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء /الأربعاء - ١٨- ٩ - ٢٠١٣ / السنة الأولى/ العدد(٣٩)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

# العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

## التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

فيصل عبد اللطيف ياسين

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حسنين هاشم حسين

العراق
في مراكز
الأبحاث
العالمية

# متى يصبح العراق ثاني أكبر مصدِّر للنفط في العالم؟

في هذا العدد ننشر ترجمة وتلخيصاً لتقرير **وكالة الطاقة الدولية** الذي تشير فيه إلى الآفاق الاستراتيجية لموارد الطاقة (النفط والغاز) في العراق، الأمر الذي يهم **صانع القرار الاستراتيجي العراقي** بالتأكيد، ويبين أهمية هذا البلد على مستوى العالم.

**فيما يأتي نستعرض بعض أهم الأفكار الجوهرية الواردة في هذا التقرير:**

- قطاع الطاقة في العراق يمثل مفتاح ازدهار البلاد في المستقبل وسيساهم بصورة رئيسة في استقرار وأمن أسواق **الطاقة العالمية.**

- العراق الآن هو **ثالث أكبر دولة مصدِّرة للنفط في العالم** ولديه الموارد لتحقيق زيادة سريعة في إنتاج النفط والغاز الطبيعي.

- إن العقود الموقّعة بالفعل مع الشركات العالمية لتحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية النفطية تقدر بحوالي **خمسة أضعاف المستوى الإنتاجي الحالي** (٣ ملايين برميل يومياً) مع نهاية هذا العقد.

- إن وصول العراق إلى مستوى الإنتاج المتوقّع يعتمد على **كيفية وسرعة تعامله مع العديد من المشاكل** التي تُعد من معوقات الاستثمار، ووضوح الخطط الموضوعة للوصول إلى استفادة طويلة الأمد لثروته الهيدروكربونية، وظروف السوق الدولية، ونجاحه في **تعزيز الاستقرار السياسي** وتطوير قاعدة موارده البشرية.

- يحدد التقرير **مشهدين رئيسين لإنتاج الطاقة في العراق** (مشهد الزيادة ومشهد التراجع)، ووفقاً للمشهد الأول **فإن إنتاج العراق من النفط سيتضاعف ليصل إلى ٦,١ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، ويصل إلى ٨,٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٣٥.**

**- إن أكبر زيادة متوقعة في الإنتاج سوف تأتي من الحقول النفطية العملاقة في الجنوب حول مدينة البصرة.**

- إن الزيادة في إنتاج العراق من النفط في المشهد الأول (الزيادة) إلى **أكثر من خمسة ملايين برميل يومياً** على مدى الحقبة حتى عام ٢٠٣٥ يجعل العراق **أكبر مساهم في نمو المعروض العالمي.**

- خلال العقد الحالي سيساهم العراق **بحوالي ٤٥٪ من النمو المتوقّع في الناتج العالمي**، وسيصبح مصدراً رئيساً للأسواق الآسيوية سريعة النمو، وبصورة خاصة الصين، **وبحلول ٢٠٣٠ سيصبح العراق ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط، متجاوزاً روسيا.**

- يمكن للغاز الطبيعي أن **يلعب دوراً أكثر أهمية في مستقبل العراق**، والحد من هيمنة النفط على صادرات العراق. إن عملية جمع ومعالجة **الغاز المصاحب** لعملية استخراج النفط في العراق - الذي يتم حرقه حالياً - سيكون خطوة حيوية جداً.

الافتتاحية .....٣

العراق المسرح الرئيس للصراع السعودي – الإيراني في الشرق الأوسط .....٥

سنّة العراق والحل الصعب: العنف و التقسيم.....٧

استقلال كردستان يصبُّ في صالح الولايات المتحدة .....٩

الآفاق المستقبلية للطاقة في العراق ..... ١٢

الهند: ساحة للتنافس الاقتصادي بين العراق وإيران.....١٥

للملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال
بإدارة الإعلام
Tel: (00964) 7800168889
Email: info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت
kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

# الافتتاحية

– على العراق أن يبدأ بتصدير الغاز حوالي عام ٢٠٢٠ ويصل إلى ٢٠ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٥ ويمكن للعراق أن **يوفر إمدادات الغاز إلى الدول المجاورة** بأسعار منافسة جداً من حيث التكلفة، وإلى الأسواق الأوروبية وإلى آسيا.

– سيكون الناتج المحلي الإجمالي للعراق في عام ٢٠٣٥ هو **خمسة أضعاف** (من حيث القيمة الحقيقية) ما هو عليه اليوم، والطلب على الطاقة أعلى بأربع مرات، والناتج المحلي الإجمالي للفرد **يعادل ماهو عليه في البرازيل** اليوم.

– السرعة التي يتم تحويل عائدات النفط إلى نشاط اقتصادي أكبر وأكثر تنوعاً يعتمد على المسار الاستراتيجي الذي سيسلكه العراق، ويستدعي تعزيز الأمور الأكثر إلحاحاً **كإعادة الإعمار والتنويع الاقتصادي** التي تتطلب مؤسسات قوية جداً والتطوير السريع للقدرات البشرية العاملة لخلق واتباع سياسات سليمة، لضمان إدارة فعالة وشفافة للإيرادات والإنفاق فضلاً على **تشجيع نمو الصناعات غير النفطية** في الاقتصاد العراقي.

– في المشهد الثاني المتمثل بتباطؤ وتلكؤ تنفيذ الاستثمارات والاصلاحات في القطاع النفطي والمؤسساتي، الأمر الذي يمكن أن **يؤدي إلى خسارة العراق ثلاثة تريليونات دولار** من ثروته الوطنية وإيجاد أزمات في أسواق النفط العالمية.

– إن من شأن موارد الطاقة تزويد العراق بوسيلة **لإعادة إحياء وتنشيط اقتصاده**، كي يأخذ على عاتقه دوراً عالمياً جديداً وينهض بمسؤليات تتناسب وإمكانياته وثراء قاعدة موارده، فهناك ارتباط شديد بين حاجة الأسواق العالمية لنمو الإنتاج في العراق وحاجة الأخير لعوائد بناء أُسس اقتصاد حديث ومزدهر والتحوّل إلى قوة دولية في مجال الطاقة، وهي مهمة صعبة، لكنها الثمن الذي سيحصل عليه العراقيون لقاء جهدهم الذي سيبذلونه في سبيل تحقيق هذا الطموح.

# العراق المسرح الرئيس للصراع السعودي – الإيراني في الشرق الأوسط

الكاتب: محمد أيوب/ أستاذ بارز في العلاقات الدولية في جامعة ميتشيغان، وباحث مساعد في معهد الدراسات الاجتماعية والحوار
ريل كليروورد - ٢٠١٣/٥/٩

ترجمة وتلخيص: د.نصر محمد

مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

**العراق يحتل أهمية كبرى في منطقة الشرق الأوسط كونه حلقة الوصل بين المنطقة المطلة على الخليج، التي تعدُّها الرياض حديقتها الخلفية والهلال الخصيب المعقل التقليدي للعالم العربي ومهد القومية العربية. ومن هنا فلا غرابة أن يكون العراق، كما هو الحال في سوريا، المسرح الرئيس للعبة التنافس السعودي – الإيراني بدعم قوي تبديه الأخيرة لحكومة المالكي ومعارضة الرياض الشديدة له**

بدأ الكاتب مقالته بالإشارة إلى قرار الحكومة العراقية القاضي بطرد قناة الجزيرة ومجموعة من القنوات العربية، متهمة إياها بتأجيج التوترات الطائفية المحلية هذه القنوات التي كانت محلاً للترحيب في وقت سابق. **وهذا التحوّل في السياسة يأتي على ما يبدو في سياق مضي العراق في طريق الصراع الطائفي في سوريا الذي ينذر بتحوله إلى حرب أهلية شاملة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وتركيا مازالتا تلعبان الدور الرئيس في السياسات الداخلية العراقية، لكن الدافع الرئيس للانقسام الطائفي هو صراع القوى الإيراني – السعودي الأمر الذي يهدد بدفع العراق صوب الحرب الأهلية.** وتابع الكاتب قائلاً: إن الصراع الطائفي في سوريا هو نتيجة لأربعة عقود من حكم الأقلية العلوية، وفي العراق أصبح الحكم يتركّز بصورة متزايدة في أيدي الأغلبية الشيعية أو جزءاً منها من خلال التلاعب بنتائج الانتخابات ومن ثم تأجيج السخط السني المستند إلى الشعور الحاد بالتمييز. **كما أن الأزمة السورية هي ذات طابع محلي كنتيجة لتأصل الحكم الاستبدادي للعائلة والطائفة، فيما كانت الأزمة في العراق نتيجة للغزو الأجنبي الذي لم يؤد إلى تغيير النظام واحتلال أجنبي دام عقداً من الزمن فحسب بل وإلى فشل شبه كامل للدولة. هذه النتيجة فرضت على الدولة التخلي عن واجبها في توفير الأمن لمواطنيها الأمر الذي أجبرهم على اللجوء إلى الولاءات الطائفية بوصفها استراتيجية للبقاء. ومما زاد الطين بلة أن الاحتلال الأمريكي والسلطات قاموا بتفضيل الشيعة تأسيساً على اعتقاد خاطئ مؤداه: أن السنة دعموا صدام ومن هنا يجب أن لايُسمح لهم بتسلم مقاليد السلطة، وقد أدّت هذه الاستراتيجية إلى تمرد سني وتأسيس تنظيم القاعدة في العراق خلال السنوات الأولى للاحتلال، الأمر الذي أدّى إلى مزيد من التوتر في العلاقات السنية– الشيعية.** ولاحظ الكاتب أن الانقسامات الطائفية كان من الممكن أن تكون أقل حدة مما هي عليه الآن لو كان الانتقال من نظام صدام إلى حكومة منتخبة شعبياً من دون تدخل خارجي. **ومما يزيد الأمر سوءاً في العراق هو حقيقة أنه أضحى، مثل سوريا، مسرحاً رئيساً للحرب بالوكالة بين إيران والسعودية مع تبنّي تركيا، تحت وطأة الظروف المحيطة دوراً مناهضاً لإيران، ونظراً لأن السعودية وتركيا هما حليفتا الولايات المتحدة فإنه من الواضح هناك حرب داخل حرب بالوكالة وضعت إيران ضد الولايات المتحدة والأخيرة بدورها تعد طهران خصمها الرئيس في الشرق الأوسط الحيوي والغني بالطاقة. هدف إيران في العراق واضح وهو الحيلولة دون ظهور الأخير من جديد كتهديد عسكري،** كما حصل في حقبة صدام حسين، الذي تجلى بغزو العراق لها في العام ١٩٨٠ الذي أدّى إلى صراع دموي استمر لثمان سنوات وخلّف مليون قتيل. **وفي هذا السياق لفت الكاتب النظر إلى الورقة الطائفية الشيعية التي تلعب بها إيران في العراق لمنع**

تكرار هذا التهديد. وان هدف طهران الأساسي هو ليس إنشاء هلال شيعي في العالم العربي لأن ذلك سيقف حائلاً دون كسب الأصدقاء والتأثير في الشرق الأوسط ذي الأغلبية سنية، فالهدف الأساسي لها هو الاعتراف بها كقوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط. هذا الطموح جعل إيران في مواجهة مع المملكة العربية السعودية التي لديها تطلعات مماثلة نظراً لما تمتلكه من ثروة نفطية هائلة ووصاية على أقدس المواقع الإسلامية. فضلاً على ذلك أن السعودية كانت تتنافس مع إيران للهيمنة على الخليج قبل الثورة الإسلامية، وقد زادت وتيرة هذا الصراع مع التحدي الايديولوجي الذي شكلته الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩وذلك لأن شرعية آل سعود مؤسسة على الملكية الوراثية التي تستند إلى التفسير الإسلامي، القاضي بوجوب طاعة الشعب للقيادة السياسية الأمر الذي يتعارض مع التفسير الإيراني الذي ينظر إلى الايديولوجية الدينية كأداة للتعبئة السياسية الشعبية. وقد أدّت هذه العوامل إلى قيام السعودية، بمساعدة دول الخليج، في تمويل الحرب التي فرضها صدام على إيران في حقبة الثمانينات من القرن المنصرم. قد سبب هذا أيضاً العداء الحالي الذي يكنّه النظام السعودي لإيران، وقد ظهرت تجليات تلك العداوة واضحة في دعوة الملك السعودي عبد الله في نيسان عام ٢٠٠٨، في برقية سرية لسفارة الولايات المتحدة، حثَّ الأخيرة فيها على «قطع رأس الأفعى» في إشارة واضحة لمهاجمة إيران من أجل إنهاء برنامجها النووي والقضاء على نفوذها في العراق. وفي هذا السياق أعربت كلّ من الرياض والملكيات السنية، بما في ذلك مشيخات الخليج فضلاً على الأردن، مراراً عن مخاوفهم من أن يمسك الهلال الشيعي - الذي يضم إيران والعراق وسوريا الأسد ولبنان الذي يسيطر عليه حزب الله - بزمام الأمور في الشرق الأوسط. العراق يحتل أهمية كبرى في منطقة الشرق الأوسط كونه حلقة الوصل بين المنطقة المطلة على الخليج، التي تعدُها الرياض حديقتها الخلفية والهلال الخصيب المعقل التقليدي للعالم العربي ومهد القومية العربية. ومن هنا فلاغرابة أن يكون العراق، كما هو حال سوريا، المسرح الرئيس للعبة التنافس السعودي - الإيراني بدعم قوي تبديه الأخيرة لحكومة المالكي ومعارضة الرياض الشديدة له. ووفقاً لتسريبات من وزارة الخارجية الأمريكية ذكرت أن الملك عبد الله (ملك السعودية) قد أبلغ كبير مستشاري الرئيس أوباما لمكافحة الإرهاب في مارس عام ٢٠٠٩ قائلاً: أنا لا أثق بهذا الرجل (المالكي) ... فهو عميل إيراني. وفي تسريبات أخرى بتاريخ ٢٤ أيلول عام ٢٠٠٩ وصف كرستوفر هيل، الذي أصبح السفير الأمريكي في العراق، التنافس السعودي – الإيراني بأنه «اللعبة الكبرى في بلاد ما بين النهرين» ونتيجة لذلك فإن السعودية وقطر تضخ المال وربما السلاح إلى المعارضة العراقية إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الحدود التي يسهل اختراقها، وهذا ما يفسّر في جانب منه الفوضى والقتل شبه اليومي للشيعة العراقيين من خلال التفجيرات الانتحارية والسيارات المفخخة في بغداد وأجزاء أخرى من البلاد. وقد ساءت الأمور مؤخراً بسبب مبالغة حكومة المالكي في ردة فعلها على مظاهرات المعارضة التي خلّفت عشرات القتلى. يبدو أن العراق يتجه نحو الحرب الأهلية على خطى سوريا حيث تتواجه إيران والسعودية فيها مرة أخرى، فالأولى هي الداعم الرئيس للأسد فيما تعد الثانية الداعم الرئيس للمعارضة السنية المسلحة بالمال والسلاح. واختتم الكاتب مقالته بالتأكيد على حقيقة مؤداها: انه كما لا يمكن أن يُفسر المأزق السوري الا بالإشارة إلى تورّط قوى خارجية فإنه لايمكن تفسير انزلاق العراق إلى النزاع الأهلي من دون الرجوع إلى مكائد القوى ذاتها، إيران والسعودية على وجه الخصوص. ورجّح الكاتب أن هناك سيناريو مماثل ينتظر أفغانستان مع إيران وباكستان اللتين تدعمان جماعات إثنية وتشكيلات سياسية مختلفة انخرطت في صراع عنيف على السلطة في كثير من الأحيان. إن رحيل قوات حلف شمال الأطلسي من أفغانستان نهاية عام ٢٠١٤ من المرجّح أن يؤدي إلى إشعال فتيل الحرب الأهلية، الأمر الذي يجعل من السهل على الأطراف الإقليمية الفاعلة التدخل لحل هذا النزاع، حيث إن الانقسامات الداخلية والتنافس الإقليمي غالباً ما تشتعل بسهولة في الشرق الأوسط شديد التقلب.

رابط المقال: http://goo.gl/830flq

# سنّة العراق والحل الصعب: العنف و التقسيم

مجموعة الأزمات الدولية
تقرير الشرق الأوسط - ١٤/ ٨/ ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: د. نصر محمد علي
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

إن الحرب في سوريا غذّت آمال العرب السنة في استعادة السلطة ومن هنا فقد قاموا بحركة احتجاجات سلمية لم يسبق لها مثيل وتحت ضغط مكثف من القوات الحكومية وتضاؤل الأمل في الوصول إلى حل سياسي، فإن غالبية العرب السنة قد استنتجوا أن رهانهم الواقعي الوحيد هو اللجوء إلى الصراع العنيف الذي تغذّيه الطائفية

لاحظ تقرير مجموعة الأزمات الدولية في مقدمته أن موضوع مشاركة العرب السنة في النظام السياسي العراقي قد واجه منذ بدايته مشاكل حادة، فالسنة الذين تم تهميشهم عن طريق التقاسم الإثني والطائفي جعلهم أقلية في نظام **يهيمن عليه الشيعة والأكراد** وأغلب أفراد المكوّن السني نبذوا هذا التقاسم في بادئ الأمر ثم خاضوا قتالاً ضده. وبعد التحوّل التدريجي من التمرد إلى تجربة المشاركة السياسية، أفضى رهانهم إلى التمثيل الاسمي فقط فيما عزز من مشاعر الظلم والتمييز. **واليوم مع تزايد مشاعر الإحباط ارتفعت حدّة الاستقطاب بين السنة والشيعة بشكل غير مسبوق في المنطقة وشهدت التفجيرات بالسيارات المفخخة تزايداً في جميع أنحاء البلاد منذ بداية شهر تموز، الأمر الذي جعل من تجدد الحرب الأهلية خطراً جدياً.** وأوصت مجموعة الأزمات الدولية الحكومة **لتجنب ذلك، بالتفاوض مع الزعماء السنة المحليين من أجل «وقف إطلاق النار» وإيجاد السبل التي من خلالها يُدمج السنة في العملية السياسية بشكل أكثر عدلاً والتعاون مع الجهات المحلية لتأسيس نظام أمني فعّال على طول الحدود السورية.** إن الأزمة لها جذور عميقة وقد مارس رئيس الوزراء نوري المالكي طول حقبة ولايته استراتيجية فرّق تسد التي حيّدت كل قيادة سنية ذات مصداقية، كما اتخذت السلطات خطوات تعزز من مفاهيم الأجندة الطائفية. فقد تمت تنحية مسؤولين بارزين – غالبيتهم من السنة – عملاً بقانون المساءلة والعدالة على أساس الانتماء المزعوم لحزب البعث السابق بمستوى رفيع. كما تم نشر قوات الأمن الاتحادية بشكل غير متناسب في الأحياء السنية في بغداد علاوة على المحافظات السنية (الأنبار وكركوك وصلاح الدين ونينوى وديالى). أما «العراقية» الحركة السياسية التي تضم أغلبية العرب السنة، فقد تعرّضت إلى الانشقاقات بسبب الخصومات الداخلية وبسبب سعي المالكي بوسائل قضائية وغير قضائية إلى توطيد سلطته. ولفت التقرير

النظر إلى **أن الحرب في سوريا غذّت آمال العرب السنة في استعادة السلطة ومن هنا فقد قاموا بحركة احتجاجات سلمية لم يسبق لها مثيل**، جاءت رداً على اعتقال الحرّاس الشخصيين لرافع العيساوي نهاية عام ٢٠١٢ وهو عضو بارز في العراقية، إلا انها فشلت في تقديم إجابات عن المظالم المتراكمة، وعلى العكس من ذلك فقد أظهرت زيادة مشاعر الإقصاء والاضطهاد في أوساط السنة. اختارت الحكومة الاستجابة الضعيفة لتلك الاحتجاجات وذلك بتشكيل لجان من جانب واحد لمعالجة مطالب المحتجين وابتعدت عن المفاوضات المباشرة كما عملت على تشديد الإجراءات الأمنية في المناطق السنية. أدّت التنازلات الفاترة والمتأخرة إلى تفاقم مشاعر انعدام الثقة ومكّنت الفصائل الأكثر راديكالية. وبعد أربعة أشهر من الجمود تصاعدت الأزمة. وفي ٢٣ نيسان داهمت القوات الحكومية مخيم الاحتجاج في الحويجة في محافظة كركوك، مما أثار موجة من أعمال العنف لم يكن لها مثيل منذ خمس سنوات خلت كما أدّى إلى شن هجمات ضد قوات الأمن والأسوأ من ذلك انعاش مخاوف المدنيين من العودة إلى الحرب الأهلية، وأدّت إلى بعث دولة العراق الإسلامية. وبإزاء ذلك نشطت المليشيات الشيعية ضد السنة. قررت الحكومة على مايبدو معالجة القضية سياسياً في المقام الأول (تمثيل العرب السنة في بغداد) وتشديد الإجراءات الأمنية. **ويوضح التقرير أن التهميش والكراهية والخضوع بشكل متزايد للحملات الأمنية أدّى إلى تحوّل الحركة الشعبية شيئاً فشيئاً إلى الصراع المسلح، كما أن غياب قيادة سنية موحدة ـ الذي ساهمت فيه سياسات بغداد وهو ما يسعى إليه المالكي – تحوّل ليكون عقبة خطيرة.** وفي ضوء تزايد حدة الطائفية اتجهت أنظار المحتجين صوب سوريا، الساحة التي ستؤدي دورها في القتال ضد الحكومة العراقية وحلفائها الشيعة ومن ثم التوجه شرقاً نحو إيران مصدر كل المشاكل التي يعاني منها السنة. **وتحت ضغط مكثف من القوات الحكومية وتضاؤل الأمل في الوصول إلى حل سياسي، فإن غالبية العرب السنة قد استنتجوا بأن رهانهم الواقعي الوحيد هو اللجوء إلى الصراع العنيف الذي تغذيه الطائفية.** وبإزاء ذلك فقد تعاملت الحكومة مع المعارضة على أنها تمرد طائفي، الأمر الذي يبرر إجراءات أمنية أكثر صرامة من أي وقت مضى. وفي الختام حذّر تقرير مجموعة الأزمات الدولية من تداعيات استمرار الوضع القائم بالقول: **في ظل عدم وجود أي تحوّل جذري في هذا النهج فإن النظام السياسي الهش في العراق معرض لمخاطر الانهيار ولاحتمال التحوّل إلى ضحية لمزيج قابل للانفجار، من التصدعات والتوترات الإقليمية المتنامية منذ وقت طويل.**

---

رابط المقال:

http://goo.gl/d3jISE

# استقلال كردستان يصبُّ في صالح الولايات المتحدة

الكاتب: جان هالين/ محلل مالي معتمد وكاتب، ساهم في تأسيس سوق العراق للأوراق المالية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤
ذي أميركان* - ١٠/ ٥/ ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: د. نصر محمد علي
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

**إن حقيقة عدم وجود دولة كردية لم تكن مجرد حادث عرضي في التاريخ المعاصر، فقد انقضت أقل من مائة عام وهي في طور التكوين. إن الاستقلال الكردي سيصحح خطأ عام ١٩٢٢ فالظروف الآن قد تطوّرت بشكل مناسب ويجب على الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة. هذه لحظة نادرة للعمل الدبلوماسي ولاسيما عندما يكون استقلال كردستان ليس من المفيد استراتيجياً تحقيقه فحسب بل ولأنه الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله**

يرى هالين في مستهل مقالته أن الأحداث الأخيرة في العراق وسوريا جعلت القضية الاستراتيجية المتعلقة باستقلال كردستان أقوى من أي وقت مضى. وعلى النمط نفسه فإن **الظروف تغيّرت بحيث جعلت القبول التركي لدولة كردية مسألة أكثر وضوحاً**. والولايات المتحدة يجب أن تتصرف بحكمة لتغتنم هذه الفرصة التأريخية وأن تضع ثقلها الدبلوماسي لدعم المطلب الكردي. وفي الوقت الذي يسير فيه العراق إلى مستقبل مجهول رازحاً تحت التأثير الإيراني، فإن كردستان المستقلة ستصبح بين ليلة وضحاها واحدة من أفضل حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. **وهذا البلد سوف لن يكون شريكاً قوياً على المستوى الرسمي فحسب، مثل الأردن، بل على المستوى الشعبي أيضاً كما هو الحال مع العلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل. وان مودة الكرد العراقيين للولايات المتحدة كمحرر وصديق هو أمر لاشك فيه.** وتابع قائلاً: وإن لم تكن الولايات المتحدة قد استطاعت ضمان بقاء قواتها في العراق بعد عام ٢٠١١ وفقاً لاتفاقية الإطار الاستراتيجي، فإنه في حال استقلال كردستان، ستكون تلك القوات، بلا شك، مرحّب بها.

هذه القوات ستكون سداً أمام التجاوزات الإيرانية واعتداءات بغداد وهجمات القاعدة وحاجزاً أمام امتداد الحرب الأهلية السورية إلى كردستان وأمام أي تهديد إقليمي محتمل. ولفت الكاتب النظر إلى **أن سجل العراق المشبوه في نقل الأسلحة إلى سوريا من طهران قد أملى على الولايات المتحدة أن تطرح تساؤلاً مهماً مؤداه: أي نوع من الحلفاء أصبح العراق**، وإذا كانت التجربة الحالية مؤشراً للمستقبل، فهل يجب على الولايات المتحدة أن تبحث عن حليف أكثر جدارة بالثقة في المنطقة؟ وان وحدة الأراضي العراقية، التي دافعت عنها الولايات المتحدة بقوة ليست خطأً أحمر (ليست مقدسة). زد على ذلك **ان استقلال كردستان لاتقف وراءه أولوية استراتيجية فحسب بل هناك جوانب أخلاقية أيضاً**، فمن القمع الثقافي إلى استخدام الأسلحة الكيميائية في الثمانينات، عانى الكرد العراقيون كثيراً على يد النخبة الحاكمة في بغداد. وعندما أقامت الولايات المتحدة مناطق حظر الطيران في العام ١٩٩١ لحماية الكرد، شرع هؤلاء بانتخاب جمعية وطنية مهّدت الطريق لتكون إحدى الديمقراطيات القليلة في الشرق الأوسط الإسلامي (على الرغم من

الأخطاء والفساد الذي رافق ذلك). وبقي الكرد من أقوى الداعمين للولايات المتحدة خلال إسقاط صدام حسين والمراحل التي أعقبت الاحتلال وإعادة البناء. اليوم يمتلك أكراد العراق حكومة إقليم مستقلة وقوات مسلحة بقيادة مدنية ومؤسسات دولة حديثة. وجذبت كردستان المليارات من الاستثمارات وهي المكان الوحيد الذي يشعر فيه الغربيون بالأمان الحقيقي. وقد يدّعي النقاد أن قيام دولة كردية مستقلة من شأنه أن يزعزع استقرار العراق، **لكنه في الأساس غير مستقر وسبب ذلك يكمن في وجود عناصر تنظيم القاعدة والمتطرفين السنة والشيعة المنخرطين في الصراع الطائفي**، كما ويرى النقاد أن الخلاف على منطقة كركوك يقف حائلاً دون انفصال أربيل عن بغداد مع ذلك فإن الجانبين قادران على أن يحلا خلافاتهما بسلام، فالاستفتاء على مدينة كركوك منصوص عليه في المادة ١٤٠ من الدستور العراقي التي أُجّل تنفيذها إلى العام ٢٠٠٧ ومن ثم إلى العام ٢٠٠٩ وأخيراً أُجّلت مرة أخرى إلى أجل غير مسمى. وتتضمن شروط الاستفتاء «التطبيع» بمعنى عودة الذين هجّرهم صدام من أراضيهم فضلاً على إجراء إحصاء سكاني. وأردف الكاتب قائلاً: **إن إلحاق كردستان سوريا بالدولة الكردية الجديدة هو أمر أقل إلحاحاً، فمن جهة تسمح الحرب الأهلية في سوريا لأكرادها، القاطنين في الشمال الأقصى من البلاد، بالتمتع باستقلال واستقرار نسبيين، متحررة من سيطرة الحكومة والمتمردين. وهذا يُظهر القدرة على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم. وان انضمام هذه المنطقة إلى كردستان العراق سيجنب هذه الجماعة الإثنية الفوضى التي ستعقب سقوط بشار الأسد.**

لكن مع ذلك، وبسبب العلاقات المعقدة بين أكراد سوريا وأكراد العراق فإن مسألة الشراكة بينهما تعد أمراً صعباً. فالحزب الذي يسيطر على كردستان سوريا ذو توجهات يسارية متحالفة مع حزب العمال الكردستاني PKK الذي يتبنّى تكتيكات حرب العصابات في تركيا. وان أكراد سوريا اتهموا تركيا بدعم جهود المتمردين الجهاديين لزعزعة استقرار الإقليم الكردي السوري. في المقابل فإن حكومة إقليم كردستان موالية للغرب وتتمتع بعلاقات طيبة مع تركيا، **وما إذا كانت كردستان السورية راغبة، كشرط للاستقلال، في أن يتم استيعابها سياسياً من قِبل حكومة إقليم كردستان (وهي النتيجة الأكثر إيجابية للاستقرار الإقليمي والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة) هو أمر غير مؤكد. وأفضل نتيجة تكمن في جعل الأحزاب الكردية السورية تحصل على تمثيل في الجمعية الوطنية لأربيل أو أن يتم الاعتراف بكردستان سوريا ككيان مستقل في اتحاد أوسع.** تركيا الرافضة تاريخياً لقيام دولة كردية في شمال العراق، تبدو اليوم أكثر استعداداً لقبول هذا الأمر، والسر وراء ذلك يكمن في عدة عوامل: أولاً: قيام تركيا بتطبيع علاقاتها تدريجياً مع حكومة إقليم كردستان في المجالات التجارية والتعليمية، والأهم من ذلك سعيها لإقامة شراكة مع الإقليم في مجال الطاقة يتم بموجبها تزويدها بخُمس احتياجاتها من الغاز الطبيعي وسيمكنها من إنشاء خط أنابيب جديد، ووفقاً للكاتب **فمن غير المرجّح أن تعارض تركيا الاستقلال الكردي وهي تتجاوز بغداد وتتفاوض مباشرة مع حكومة إقليم كردستان ومن ثم فهي تضفي الشرعية على القيادة في أربيل. وقد حذّرت الولايات المتحدة تركيا مراراً من هذا التوجه وأكدت أن النجاح الاقتصادي يمكن أن يساعد العراق ككل، لكن إذا ما فشلت تركيا والعراق في تحسين علاقاتهما الاقتصادية فيمكن أن يساهم ذلك في تفكك العراق، إلا ان تركيا تبدو وكأنها غير مبالية بهذا الأمر لا بل تنظر إلى أربيل كحليف ضد بغداد التي لها علاقات متوترة معها.**

ثانياً: إن الصراع الطويل الذي خاضته تركيا مع شعبها الكردي من الممكن أن يتراجع، وخاصة بعد محادثات السلام التي جرت مع حزب العمال الكردستاني التي انسحب على إثرها معظم مسلحي الحزب إلى الأراضي العراقية، ومن هنا **فالرغبة في إنهاء الأعمال المسلحة مؤشر على قبولهم (أي الكرد الأتراك) العيش ضمن إطار دولة موحدة أو على الأقل فدرالية. وستؤثر نتائج محادثات السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني بشكل مباشر على إمكانية دمج كردستان السورية في كردستان العراق.** وفي الوقت الذي من الممكن أن يشكل الدفاع عن كردستان المستقلة لوحدها عبئاً ثقيلاً على الولايات المتحدة، إلا انه يمكن لاستراتيجية حملة علاقات عامة أن تؤكد على الجوانب الأخلاقية في الدولة الكردية ويمكن معها حشد مشاعر المجتمع الدولي دعماً لها. فقد كانت القضية الفلسطينية لمدة طويلة سبباً للاستياء في أوربا وفي أوساط الليبراليين والناشطين الثوريين في كل مكان، والوضع في كردستان - وفقاً للكاتب - مشابه إلى حد كبير، فعلى الرغم من عدم الاعتراف بها رسمياً على أنها أرض محتلة (أي كردستان في كل الأنحاء الأربعة) إلا انها محتلة بحكم الواقع من قبل تركيا والعراق وسوريا وإيران على مدى عقود من القمع السياسي والثقافي والمادي في جميع البلدان الأربعة. كما وكان الأكراد **والفلسطينيون هم الطرف الخاسر من اتفاقية عام ١٩٢٢ بين بريطانيا وفرنسا التي تمخضت عنها الدول الحديثة المصطنعة من تركة الامبراطورية العثمانية المهزومة.** في حالة الكرد فإن افتقارهم إلى الدولة يبدو تعسفياً على الأغلب لأنه وفقاً للكاتب ديفيد فروكمين صاحب الكتاب الموسوم بـ«سلام ما بعده سلام» الذي ذكر أن «الاستقلال أو الحكم الذاتي للأكراد» كان مطروحاً على الأجندة في العام ١٩٢١ إلا ان هذا الأمر اختفى بطريقة أو بأخرى في العام ١٩٢٢. ويرى الكاتب أن حملة من العلاقات العامة يمكن أن تسلط الضوء على النفاق الكامن وراء تركيز العالم على نقطة محددة من الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط والتجاهل المتعمد للأخرى، **فمن المفارقات على سبيل المثال أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ينتقد بشدة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين فيما يحكم دولة قومية - عرقية تمارس سلوكاً مماثلاً داخل حدودها. ففي تشرين الثاني ٢٠١٢ صوتت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة على ترقية فلسطين بصفة «دولة مراقب غير عضو» وفي طريقة مماثلة يمكن أن تُمنح كردستان الاعتراف الذي تستحقه.** شغل الأكراد المنطقة الجبلية في المنطقة منذ ألف عام ويُعد الشعب الكردي واحداً من أبرز الشعوب التي لادولة لها في العالم. وانتهى الكاتب بالتأكيد على: **أن حقيقة عدم وجود دولة كردية لم تكن مجرد حادث عرضي في التاريخ المعاصر، إذ انصرمت أقل من مائة عام وهي في طور التكوين. إن الاستقلال سيصحح خطأ عام ١٩٢٢، فالظروف الآن قد تطورت بشكل مناسب ويجب على الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة. هذه لحظة نادرة للعمل الدبلوماسي ولاسيما عندما يكون استقلال كردستان ليس من المفيد استراتيجياً تحقيقه فحسب بل ولأنه الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله.**

---

*ذي أميركان: مجلة الكترونية تصدر عن مؤسسة المشروع الأمريكي.

---

رابط المقال: http://goo.gl/ifB4xt

# الآفاق المستقبلية للطاقة في العراق

وكالة الطاقة الدولية
٢٠١٢/١٠/٩

ترجمة : عمار اليساري
مراجعة : فيصل عبد اللطيف ياسين

**إن الزيادة في إنتاج العراق من النفط إلى أكثر من خمسة ملايين برميل يومياً على مدى المدّة حتى عام ٢٠٣٥ يجعل منه أكبر مساهم في نمو المعروض العالمي. وخلال العقد الحالي سيساهم بحوالي ٤٥٪ من النمو المتوقّع في الناتج العالمي، ويصبح مصدراً رئيساً للأسواق الآسيوية سريعة النمو، وبصورة خاصة الصين، وبحلول ٢٠٣٠ سيكون ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط، متجاوزاً بذلك روسيا**

يذكر التقرير في مستهله أن قطاع الطاقة في العراق يمثل المفتاح لازدهار مستقبل البلاد ويمكن أن يساهم بصورة رئيسة في ضمان استقرار وأمن أسواق الطاقة العالمية. العراق الآن هو ثالث أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم ولديه الموارد والخطط اللازمة لتحقيق زيادة سريعة في إنتاج النفط والغاز الطبيعي، حيث بدأ بالتعافي بعد ثلاثة عقود من الصراع وعدم الاستقرار، وان نجاحه في تطوير إمكاناته الهيدروكربونية والإدارة الفاعلة للإيرادات الناتجة يمكن أن يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيه. وإن الفشل في ذلك سيقلل من فرص التعافي ويؤدي بأسواق الطاقة العالمية إلى حالة من الإرباك. إن طموح العراق للتوسع في إنتاج النفط والغاز والاستفادة من موارده، يجب أن لا يكون محدداً بحجم موارده الهيدروكربونية أو بالتكاليف اللازمة لإنتاجها، حيث إن العقود الموقّعة بالفعل مع الشركات العالمية لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط لغرض تحقيق زيادة غير عادية تقدّر بحوالي خمس مرات أعلى تقريباً من مستوى الإنتاج الحالي (٣ ملايين برميل يومياً) مع نهاية هذا العقد. إن وصول العراق لمستوى الإنتاج المتوقّع يعتمد على كيفية وسرعة تعامله مع العديد من المشاكل التي تعد من معوقات الاستثمار، ووضوح الخطط الموضوعة للوصول إلى تقييم طويل الأمد لثروته الهيدروكربونية، وظروف السوق الدولية، ونجاحه في تعزيز الاستقرار السياسي وتطوير قاعدة موارده البشرية. إن تمكّن العراق من التغلب على تلك المعوقات سيمكنه من تحقيق أعلى نمو مستدام في تاريخ صناعة النفط العالمية. ويحدد التقرير مشهدين رئيسين لإنتاج الطاقة في العراق (مشهد الزيادة ومشهد التراجع)، ووفقاً للمشهد الأول فإن إنتاج العراق من النفط سيتضاعف ليصل إلى ٦,١ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، ويصل إلى ٨,٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٣٥.

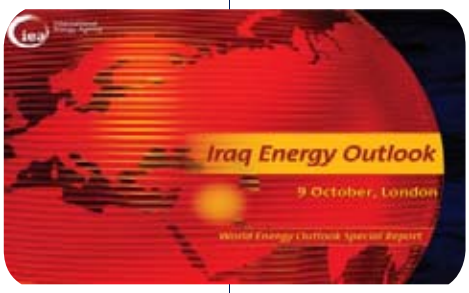


**إن أكبر زيادة متوقعة في الإنتاج سوف تأتي من الحقول النفطية العملاقة في الجنوب حول مدينة البصرة.** كذلك فإن حل الخلافات بين السلطة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حول إدارة قطاع النفط والغاز سوف يتيح إمكانية نمو إنتاج النفط في شمال العراق أيضاً، حيث وعلى الرغم من النزاع بين حكومة الإقليم وبغداد حول قوانين النفط والغاز فإن حكومة الإقليم قد قامت بمنح عدد من العقود التي جعلت هذة المنطقة "شمال العراق" واحدة من أنشط مناطق استكشاف الهيدروكربون في العالم. ويتوقّع التقرير أن يحقق العراق عوائد تصل

إلى ٥ تريليون دولار من الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط خلال المدّة الحالية ولغاية عام ٢٠٣٥ بمتوسط سنوي قدرة ٢٠٠ مليار دولار وذلك يمثل فرصة ذهبية لتحقيق طفرة نوعية في مجال ازدهار البلد. إن تحقيق المستوى المطلوب من إنتاج النفط وتصديره يتطلب إحراز تقدّم سريع ومنسّق على طول سلسلة إمدادات الطاقة. فعلى سبيل المثال يتطلب الوصول إلى مستوى الإنتاج المطلوب جلب ما يصل إلى ٨ مليون برميل يومياً من مياه الخليج إلى حقول جنوب العراق التي ستكون ضرورية لدعم إنتاج النفط وعلى الرغم من أن ذلك يمثل تحدياً كبيراً لصناعة النفط العراقية إلا ان الطرح المبكر لهذا المشروع للاستثمار سيساهم إلى حد كبير في تحقيق الغاية المنشودة، كذلك فإن توفير هذة الكميات من المياه سيؤدي إلى الحد من التوترات المحتملة على موارد المياه العذبة. وستكون هناك حاجة لعدد من المستودعات لتخزين النفط وقدرة النقل لاستيعاب التوسع المتوقع في الإنتاج، وهذه الخطوات الأخيرة سوف تقلل من مخاطر الاعتماد المفرط على الطريق البحري الجنوبي والذي يتأثر بالتقلبات الجوية وغيرها. إن عملية تطوير البنية التحتية للصناعة النفطية تتطلب اهتماماً أكبر إذا ما أراد العراق تحقيق إنتاج يبلغ ٩,٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠. **إن الزيادة في إنتاج العراق من النفط في المشهد الأول (الزيادة) إلى أكثر من خمسة ملايين برميل يومياً على مدى المدّة حتى عام ٢٠٣٥ يجعل العراق أكبر مساهم في نمو المعروض العالمي. وخلال العقد الحالي سيساهم العراق بحوالي ٤٥٪ من النمو المتوقّع في الناتج العالمي، ويصبح العراق مصدراً رئيساً للأسواق الآسيوية سريعة النمو، وبصورة خاصة الصين، وبحلول ٢٠٣٠ سيصبح العراق ثاني أكبر دولة مصدّرة للنفط، متجاوزاً روسيا.**

يمكن للغاز الطبيعي أن يلعب دوراً أكثر أهمية في مستقبل العراق، والحد من هيمنة النفط على صادرات العراق. إن عملية جمع ومعالجة الغاز المصاحب لعملية استخراج النفط في العراق الذي يتم حرقه حالياً سيكون خطوة حيوية جداً. ولكن هذا الغاز المصاحب، وحده، لن يكون كافياً لتغطية الطلب المتوقّع في العراق، الذي يُتوقّع أن يتجاوز ٧٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠٣٥ وكذلك يُتوقّع أن يصبح الغاز الوقود الرئيس لتوليد الطاقة في المستقبل، وعليه ان عملية تحقيق توازن في إنتاج الغاز والوصول إلى فائض للتصدير يعتمد على خلق حوافز لتطوير موارد الغاز الطبيعي غير المصاحب. ووفقاً لهذا المشهد فإن على العراق أن يبدأ بتصدير الغاز حوالي عام ٢٠٢٠ ويصل إلى ٢٠ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٥ ويمكن للعراق أن يوفر إمدادات الغاز إلى الدول المجاورة بأسعار منافسة جداً من حيث التكلفة، وإلى الأسواق الأوروبية وإلى آسيا.

علاوة على ذلك فإن النهوض بواقع إنتاج الكهرباء ومواكبة ارتفاع الطلب على الكهرباء يعد أمراً بالغ الأهمية في التنمية الوطنية في العراق. إن النتائج المتحصلة تُظهر أن محطات توليد الكهرباء في العراق تنتج حالياً أكثر من أي وقت مضى من قبل ولكن ما تزال المنظومة الكهربائية تعاني من انقطاع مستمر في التيار الكهربائي ولأوقات طويلة على أساس يومي في أجزاء كثيرة من البلد. وتشير التقديرات إلى أن العراق يحتاج أكثر من ٧٠٪ من صافي قدرة توليد الطاقة لتلبية الطلب بالكامل. وإذا ما تمت إضافة القدرات الجديدة المتوقّعة في الوقت المحدد إلى الشبكة الوطنية فإن العراق سيتمكن من تلبية ذروة الطلب المقدر في العام ٢٠١٥ وعلى مدى المدّة حتى عام ٢٠٣٥، فإن العراق يحتاج إلى تثبيت نحو ٧٠ غيغاوات من القدرة التوليدية والابتعاد في الغالب عن النفط وإلى زيادة الاعتماد على توليد الكهرباء من المحطات التي تعمل بالغاز الذي يعد أكثر كفاءة، فمن دون هذا التوجه يتوجّب على العراق التخلي عن نحو ٥٢٠ مليار دولار من عائدات تصدير النفط، كما ان الطلب المحلي على النفط سيرتفع وبزيادة إضافية قدرها مليون برميل يومياً في عام ٢٠٣٥، وباستثناء الطاقة الكهرومائية، فمن المتوقّع أن تظل قدرة العراق

أقل في تنويع مصادر الطاقة المتجددة. إن الإيرادات المرتفعة من النفط تعني نمو اقتصاد قوي وخلق طلب متزايد على الطاقة، ولكن لا تضمن بالضرورة فرص عمل للسكان الشباب في العراق. في هذا المشهد، سيكون الناتج المحلي الإجمالي للعراق في عام ٢٠٣٥ هو خمسة أضعاف (من حيث القيمة الحقيقية) مما هو عليه اليوم، والطلب من الطاقة أعلى أربع مرات، والناتج المحلي الإجمالي للفرد يعادل ماهو عليه في البرازيل اليوم. إن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة في استهلاك الكهرباء للأجهزة المنزلية والوقود لأعداد المركبات المتنامية بسرعة وللصناعة. لكن السرعة التي يتم تحويل عائدات النفط إلى نشاط اقتصادي أكبر وأكثر تنوعاً تعتمد على المسار الاستراتيجي الذي سيسلكه العراق. ويستدعي تعزيز الأمور الأكثر إلحاحاً كإعادة الإعمار والتنويع الاقتصادي التي تتطلب مؤسسات قوية جداً والتطوير السريع للقدرات البشرية العاملة لخلق واتباع سياسات سليمة، لضمان إدارة فعالة وشفافة للإيرادات والإنفاق فضلاً على تشجيع نمو الصناعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي. ووفقاً لسيناريو الزيادة في الإنتاج فإن العراق سيحتاج إلى الاستثمار في مجال الطاقة بأكثر من ٥٣٠ ألف مليون دولار أي ما يعادل أكثر من ١٠٪ من الإيرادات المتوقَّعة من صادرات النفط والغاز. إن حاجة الاستثمار السنوي ستكون أعلى في العقد الحالي، بأكثر من ٢٥ مليار دولار سنوياً في المتوسط، يمثل ضرورة وخطوة كبيرة. كذلك يمكن أن تكون الزيادة المتوقَّعة في إنتاج النفط والغاز في خطر إذا تأخرت جهود الحكومة في تحديث وإصلاح الإطار القانوني والمؤسسات العراقية أو حصول نوع من التكاسل أو التقلبات في أسعار عائدات النفط أو من خلال الإنفاق الحكومي غير المنتظم.

في المشهد الثاني المتمثل بالتأخير في تنفيذ الاستثمارات والإصلاحات لواقع القطاع النفطي والمؤسساتي فإن ذلك يمكن أن يودي إلى خسارة العراق (٣) تريليون دولار من ثروته الوطنية وخلق أزمات في أسواق النفط العالمية. في هذا السيناريو تكون الاستثمارات في مجال إنتاج الطاقة النفطية تسير ببطء شديد كما هو الحال في استثمارات عام ٢٠١١ وإذا استمر الوضع على ما هو علية فإن الإنتاج في عام ٢٠٢٠ سيكون (٤) ملايين برميل يومياً و(٥,٣) مليون برميل في عام ٢٠٣٥ وهو أقل بكثير من المشهد الأول. إن الأثر التراكمي على الاقتصاد العراقي هو خسارة ما يقرب من (٣) تريليون دولار مقارنة مع المشهد الأول (٥) ترليون دولار، وهذا ينسحب على بطء نمو ونوعية الخدمات المقدمة من قِبل الحكومة في القطاعات الأخرى كالقطاعات الصناعية والصحية والخدمات. كذلك فإن بطء تطوير قطاع الطاقة يجعل التقدم في الانتقال إلى إمدادات أرخص وأكثر كفاءة للكهرباء أبطأ أيضاً. وبالنظر إلى تأثير ذلك على أسواق النفط الدولية فإن أسواق النفط ستعاني قلة المعروض وبالتالي ستكون أسعار النفط أكثر تقلباً وتميل نحو الارتفاع ومن الممكن أن يصل سعر البرميل الواحد إلى ما يقرب من ١٤٠ دولاراً في عام ٢٠٣٥ من حيث القيمة الحقيقية، أي ما يقرب من (١٥) دولاراً أعلى مما كانت عليه في المشهد الأول. **وفي الختام يصل التقرير إلى أن من شأن موارد الطاقة أن تزوّد العراق بوسيلة لإعادة إحياء وتنشيط اقتصاده كي يأخذ على عاتقه دوراً عالمياً جديداً وينهض بمسؤليات تتناسب وإمكانياته وثراء قاعدة موارده، فهناك ارتباط شديد بين حاجة الأسواق العالمية لنمو الإنتاج في العراق وحاجة الأخير للعوائد لبناء أسس اقتصاد حديث ومزدهر والتحوّل إلى قوة دولية في مجال الطاقة، وهي مهمة صعبة، لكنها الثمن الذي سيحصل عليه العراقيون لقاء جهدهم الذي سيبذلونه في سبيل تحقيق هذا الطموح.**

---

رابط المقال: http://goo.gl/x0LKSQ

# الهند: ساحة للتنافس الاقتصادي بين العراق وإيران

الكاتب: هارش بانت/زميل مساعد في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في الولايات المتحدة
مجلة ذي ناشونال - ٢٦/٧/٢٠١٣

ترجمة: عمار اليساري
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

**إن إيران تسعى حالياً للبقاء في المنافسة، كأحد أهم مصدّري النفط للهند، من خلال طرح مجموعة من الحوافز والامتيازات التفضيلية للشركات النفطية الهندية التي يعتقد العديد من المحللين الاقتصادين أنها لن تكون كافية لجذب اهتمام الهند الذي يتجه صوب العراق. ويتوقّع المحللون أن المنافسة الاقتصادية بين بغداد وطهران لن تتوقف في نيودلهي ولكن سيتم تكرارها في أماكن أخرى**

يذكر الكاتب في مستهل مقالته أن النفوذ الإيراني المتنامي في العراق منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ كان وما يزال مدعاة لقلق الكثيرين في الشرق الأوسط والعديد من دول العالم، في الوقت الذي لم يحظَ فيه التنافس الاقتصادي بين طهران وبغداد بالقدر الكافي من الاهتمام. ويتجلّى هذا التنافس بصورة واضحة على الساحة الهندية، حيث يبرز العراق كشريك اقتصادي للهند بدلاً من إيران، الأمر الذي قد يكون له تأثيرات على الاستقرار في هذه المنطقة. ويشير الكاتب في هذا الصدد إلى الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية الهندي خلال الشهر الماضي إلى بغداد وهي الأولى من نوعها منذ أكثر من ٢٣ سنة، حيث أكد فيها التزام الهند بالمشاركة في إعادة بناء البنى التحتية العراقية. وعلى الرغم من أن العراق ما يزال غارقاً في العنف الطائفي، فهو يتطلع وبشدة إلى استقطاب الاستثمارات الهندية وإلى إحياء الروابط الثنائية معها وأن تمضي العلاقة بين البلدين إلى ماهو أبعد من عملية استيراد وتصدير النفط. فمع الاحتياطيات النفطية الهائلة التي يمتلكها البلد - ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم - حلَّ العراق محلَّ إيران كثاني أكبر مصدّر للنفط الخام للهند بعد المملكة العربية السعودية. يعتزم العراق مضاعفة إنتاجه الحالي البالغ ثلاثة ملايين برميل يومياً مع حلول العام ٢٠٢٠، كما يخطط لتوسيع صادراته النفطية إلى الاقتصادات الآسيوية التي تصل ٥٠٪ في الوقت الحاضر إلى حوالي ٨٠٪ في العام ٢٠٣٠. وخلال السنة المالية الماضية (٢٠١٢ - ٢٠١٣) كان نحو ١٣٪ من إجمالي واردات النفط الخام الهندية متأتية من العراق. وفي إطار محاولته لترسيخ مكانته كأحد أبرز مصدري النفط إلى الهند، عرض العراق ثلاثة حقول نفطية مكتشفة

حديثاً في كربلاء وثمانية أخرى في الصحراء الغربية للاستثمار أمام الشركات النفطية الهندية. ويمضي الكاتب بالقول إنه وبعد حرب العام ٢٠٠٣ ظلت الهند تنأى بنفسها عن المشاركة في أي نشاط سياسي واقتصادي داخل العراق على عكس حقبة التسعينات من القرن الماضي، ويعود ذلك في الجزء الأكبر منه إلى المخاوف من التورط في الاضطرابات الطائفية الداخلية في هذا البلد. لكن زيارة وزير الشؤون الخارجية الهندي الأخيرة إلى بغداد أشّرت تحوّلاً في هذا النهج، حيث جاءت الشراكة الهندية العراقية في الوقت الذي تفرض فيه الاضطرابات الجارية في كل من سوريا ومصر وتركيا وفلسطين توحيد جميع الجهود الإقليمية والدولية. لذا فإن كلا الطرفين - نيودلهي وبغداد - حريصين جداً على عودة الاستقرار إلى هذه المنطقة الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، تشهد العلاقات الاقتصادية بين الهند وإيران أزمات متلاحقة، فخلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ اضطرت الحكومة الهندية إلى خفض وارداتها النفطية من إيران بأكثر من ٢٦ ٪ مقارنة ب ١٠,٥ ٪ في العام الماضي استجابة للعقوبات المفروضة من قِبل الدول الغربية التي أدت كذلك إلى عزوف أغلب شركات الشحن العالمية عن توفير السفن لنقل البضائع الإيرانية بما في ذلك شركات الشحن الهندية. من جانب آخر واجهت الهند صعوبات جمّة في دفع مستحقات إيران المالية بعد أن قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات أكثر صرامة على تعاملات إيران المالية، وكنتيجة حتمية لتلك العقوبات فقد تراجعت صادرات إيران النفطية للهند لتبلغ الآن ٧,٢ ٪ فقط فاسحةً المجال أمام العراق ليحل محل إيران كثاني أكبر مصدر للنفط الخام إلى الهند. وتصل المقالة في الختام إلى أن إيران تسعى حالياً للبقاء في المنافسة، كأحد أهم مصدِّري النفط للهند، من خلال طرح مجموعة من الحوافز والامتيازات التفضيلية للشركات النفطية الهندية والتي يعتقد العديد من المحللين الاقتصاديين أنها لن تكون كافية لجذب اهتمام الهند الذي يتجه صوب العراق. ويتوقّع المحللون أن المنافسة الاقتصادية بين بغداد وطهران لن تتوقف في نيودلهي ولكن سيتم تكرارها في أماكن أخرى.

رابط المقال:

http://goo.gl/7nHbGj